

الأمن البيئي: البنية و الإرهاصات

Environmental Security: structure and implications

يحياوي سيهام¹، لعمراني أسيا²1جامعة الجزائر 03، yahiaoui.siham@univ-alger3.dz2جامعة الجزائر 03، ass_lamrani@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2025/10/02 تاريخ القبول: 2025/12/17 تاريخ النشر: 2025/12/25

ملخص:

تعالج الدراسة مفهوم الأمن البيئي وبنيته ومكانته في مصفوفة الأمن، حيث يشكل الأمن البيئي أحد أهم القطاعات الأمنية لارتباطه الوثيق بأمن الأفراد في محيط معيشتهم، و كذلك تركيزه على تزايد الضغوط والتحديات للموارد البيئية الطبيعية المتاحة مما يخلق مشكلة الندرة في الموارد ويزيد من الصراعات، فتراجع الأمن البيئي يزيد من الضغوط على الدولة التي تعتبر المسؤول عن تحقيق أمن المواطنين، وتهدف الدراسة الى الكشف عن تطور الاهتمامات البحثية بالأمن البيئي من خلال أجياله، وكذلك تحليل ارتباط الامن البيئي بالأمن الانساني، و تشير الدراسة الى الوصول الى حوكمة إدارة وطنية و عالمية لتحقيق الأمن البيئي.

كلمات مفتاحية: الأمن، البيئة، الضغوط على الموارد، الأمن البيئي، الموارد الطبيعية، التهديدات البيئية

Abstract:

The study examines the concept of environmental security, its structure, and its position within the security matrix. Environmental security is one of the most important security sectors due to its close relationship with the security of individuals in their living environment, and its focus on the increasing pressures and threats to natural environmental resources, which create resource scarcity and exacerbate conflicts. The decline in environmental security places greater pressure on the state, which is responsible for ensuring the security of its citizens. The study aims to reveal the evolution of research interests in environmental security across generations and dimensions, as well as analyze the relationship between environmental security and human security. The study indicates the achievement of national and global management governance to achieve environmental security.

Keywords: Security, environment, resource pressures, environmental security, natural resources, environmental threats

المؤلف المرسل: يحياوي سيهام الإيميل: yahiaoui.siham@univ-alger3.dz

مقدمة

شهدت العلاقات الوطنية والدولية منذ نهاية الحرب الباردة تطورات متسارعة ومتزايدة على كل المستويات و في كل النواحي السياسية أو الاقتصادية و الاجتماعية و تباعا القضايا الأمنية ، كما يشهد العالم تغيرات حتى في المفاهيم والقيم ومعه لم تعد المقاربة التقليدية للأمن ملائمة لمعالجة القضايا والرهانات الأمنية المستجدة فحقل الدراسات الأمنية الكلاسيكية قد تم إعداده بشكل لا يسمح بالتعامل مع عالم ما بعد الحرب الباردة ذلك لأن مفهوم الأمن الذي تم اعتماده خلال الفترة السابقة كان جد ضيق بتغلبه الشق العسكري للأمن على الأهداف الأخرى للسياسة العامة، وعليه كان لابد من تغيير التوجه والنظر إلى الأمن بالتعامل و تحليل طبيعة القضايا الأمنية المطروحة التي أصبحت تتخذ تدريجيا طابع غير عسكري.

إن التهديدات الأمنية الراهنة لها جذورها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحتى البيئية، ولذلك لا يمكن حلها بالاعتماد على القوة العسكرية، بل يجب وضع تصورات ومقاربات شاملة تتضمن كل هذه الجوانب، و هو ما جعل الامن البيئي إحدى القضايا الأساسية في الدراسات و الاستراتيجيات الأمنية الجديدة ، فكل قطاع من هذه القطاعات الأمنية يكتسب أهميته بذاته ، لكن تطور مفهوم الأمن كشف عن أهمية قطاعات أخرى كالاقتصاد و البيئية لها أهمية مثل القطاعات العسكرية ، وعليه ينبغي أخذ كافة القطاعات في الاعتبار عند تحليل الأمن الوطني والدولي سواء بشكل منفصل او في اطار تكاملي شامل.

ينشأ تعقيد القضايا البيئية من تضارب المصالح المرتبطة بها، لاسيما ما يتعلق بالحصول على الموارد الطبيعية و ما ينجر عنه من ضعف في موارد الزراعة والغذاء ، وكذلك تحديات تدهور البيئة وتزايد تقلص المساحات الغابية وتلوث المجاري المائية، الأمر الذي يخلق تحديات اقتصادية واجتماعية تتولد معها العديد من الصراعات المحلية و الإقليمية والدولية ويضاف إلى ذلك الآثار السلبية الناجمة عن الممارسات البشرية التي تمس التوازن البيئي وتفاقم التحديات المطروحة ، هذه العوامل دفعت بالمجتمع الدولي إلى البحث عن آليات وحلول فعالة لمعالجة الإشكاليات البيئية

إشكالية الدراسة: و مما سبق فإن الدراسة تنطلق من إشكالية مفادها : ما هي مكانة الأمن البيئي في بنية الأمن الشاملة؟

فرضية الدراسة : كلما زادت التدهورات البيئية زادت معها التحديات المرتبطة بالحصول على الموارد ومعه تزداد مهددات الأمن الإنساني.

منهج الدراسة: لتحليل الاشكالية السابقة اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بحيث يتم استخدامه في وصف الظاهرة محل الدراسة وتفكيك عناصرها وتحليل العلاقات بين مكوناتها البنيوية ، وتحديد المؤشرات وتفسير التحولات في موضوع الدراسة.

أهداف الدراسة: يهدف الباحث من خلال هذه الدراسة إلى:

— تحديد مفاهيم الدراسة : أمن ، بيئة ، تهديدات بيئية، نظام بيئي.

— تحليل التحول في موضوع الأمن.

— بيان بنية الأمن البيئي و تكونه أبعاده و أجياله.

— تفسير العلاقات التفاعلية و التأثيرية بين الأمن البيئي و الأمن الإنساني وأمن الدولة.

تقسيم الدراسة: لمعالجة موضوع الدراسة فقد قسم الباحث دراسته إلى (4) محاور أساسية :

المحور الاول: مفهوم الأمن والبيئة **المحور الثاني:** توسع الدراسات الامنية

المحور الثالث: بنية الأمن البيئي **المحور الرابع:** نطاق الأمن البيئي

2- مفهوم الأمن والبيئة:

إن الأمن من المفاهيم المعقدة والمركبة بحكم اختلاف مجالات استخدامه، وتعدد أبعاده. ويتداخل من المفاهيم ذات الصلة (القوة، المصلحة، الحدود والسيادة، التهديد والعنف، الحرب...)، لهذا فالأمن يحتاج الى تحليل منطقي معمق لفهم طبيعته التفاعلية .

1.2 تعريف الأمن : الامن لغة مشتق من الفعل أمن ومن كلمة أمانة فيقال: أمنت فأنا أمن وأمنت غيري من الخوف وفي القران الكريم: " فليعبدوا رب هذا البيت الذي اطعمهم من جوع وأمنهم من خوف" (سورة قريش، الآية 3-4) وهذا في ما معناه ان الامن هو غياب الخوف.

وفقا لمعجم روبرت الصغير " Petit Robert الامن" هو حالة ذهنية تتسم بالثقة وغياب الخطر، وهو ادراك لا يمكن قياسه موضوعيا مما يجعله موضوعا غامضا

نسبياً وعرضة للنقاشات المعيارية المتناقضة. بما معنى بناء على اي معايير او اي نوع من المعلومات التي نعتمد عليها للقول اننا في حالة من الامن او لا.

ورغم صعوبة قياس الامن لكن يمكننا تفسير عناصره فالأمن في معناه السلبي يرتبط في الواقع بالشعور بانعدام الامن لا نشعر بالأمن إلا عندما لا نشعر به، ولكي يحدث ذلك لا بد من وجود ادراك بان هناك شيئاً مهدداً وان هناك تهديد (HUFTY, 2009, p. 132)، ان الاهتمام بتعريف الأمن شهد في العصر الحديث تزايداً جسده محاولات لعدة باحثين منها التعريف الذي طرحه باري بوزان للأمن بأنه "العمل على التحرر من التهديد" (عنتر، 2005، صفحة 13)، وكذلك "ارنولد ولفرز" في مقال له نشره في عام 1952 بعنوان "الأمن الوطني كرمز غامض" بقوله ان "الأمن موضوعياً يرتبط بغياب التهديدات ضد القيم المركزية، أما ذاتياً فهو مرتبط بغياب الخوف من أن تكون تلك القيم محل هجوم" (Battistella, 2006, pp. 461-162)

اما "روبيرت ماكنمارا" ربط الامن بالتنمية فيقول: "لا يمكن للدولة تحقيق أمنها إلا إذا استطاعت تحقيق حد أدنى من الاستقرار الداخلي والذي لا يمكن تحقيقه إلا بتوفر حد أدنى من التنمية، فبغيب التنمية لا يمكن الحديث عن الامن" (ماكنمارا، 1971، صفحة 39).

2.2 – تعريف البيئة: عند الحديث عن البيئة فان اللغة العربية تشير الى انها تعني البيئة لغة مشتقة من بوا، أو تبواً بمعنى نزل أو حل، أو أقام فالبيئة هي المحل والمنزل، اذن هي مسكن الانسان (منظور، 1999، صفحة 359)، أما في الدراسات الأعجمية فتشير الى أن وأصل كلمة البيئة مأخوذ من المصطلح اليوناني *olkos* والذي يعني بيت او منزل، و البيئة في المعاجم الانجليزية لها مصطلحان متدخلان: Environment او البيئة المحيطة ويعني "مجموعة الظروف والمؤثرات الخارجية التي لها تأثير في حياة الكائنات" (بما فيها الانسان)، ومصطلح Ecology او علم البيئة الذي صاغه العالم الألماني أرنست هيكل Haeckel Ernst عام 1866 للدلالة على "دراسة العلاقات بين الكائنات الحية والبيئات التي تعيش فيها" (الرزاق، 2008، صفحة 84)

ويعرف علم البيئة الحديث البيئة بانها: "الوسط الذي يعيش فيه الانسان، بما يضم من ظواهر طبيعية وبشرية يتأثر بها ويؤثر فيها"، وينظر كذلك الى البيئة على انها بناء اجتماعياً ناتجاً عن عمل جماعي، اي "طبيعة مشكلة بفعل السياسة" ونتيجة لسلسلة من اعادة الترميز او التفسير يعاد من خلالها ترميز مشكلات متميزة لتجتمع

تحت مظلة واحدة هي "البيئة"، وذلك لأغراض سياسية أو استراتيجية. (HUFTY, op.cit, p. 134)

في الغالب تقوم الأدبيات والبرامج الدولية والوطنية بالانتقال مباشرة من مفهوم "البيئة" إلى مفهوم "الموارد الطبيعية"، إلا أن مصطلح "الموارد الطبيعية" يُعد إشكالياً في حد ذاته، لأنه يقوم على ثنائية الطبيعة-الثقافة والمنفعة، وهما سمتان جوهريتان للحضارة التقنية-الصناعية. كما أن "الطبيعة" نفسها، بوصفها عنصراً مركزياً في تمثيلات البيئة، هي بدورها بناء اجتماعي راسخ ثقافياً حيث تشكل تعبيراً لكل شعب عن نظرتة للطبيعة (ibid, p. 134)، هنا تكمن علاقة البيئة بالتنمية فالموارد كعنصر بيئي لا يمكن تصور التنمية بلا موارد فأساس كل الحضارات والتطور الصناعي الرأسمالي المتوحش كان ولا يزال قائم على الموارد الطبيعية النفط خاصة

أما بالنسبة لمؤتمر الامم المتحدة حول البيئة الذي عقد في استوكهولم عام 1972 اعطى مفهوماً واسعاً للبيئة على انها: "رصيد الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لإشباع حاجات الانسان وتطلعاته" (صباريني، 1978، صفحة 24)، فالبيئة وفقاً لهذا التعريف أصبحت تدل على أكثر من مجرد عناصر طبيعية (ماء وهواء وتربة ومعادن ومصادر للطاقة ونباتات وحيوانات)

فهو ذلك النظام الفيزيائي والبيولوجي الذي يحيى فيه الإنسان والكائنات الأخرى وهي كل متكامل وان كانت معقدة تشتمل على عناصر متداخلة و مترابطة (النقار، 2007، صفحة 94) "

ويفرق الباحثون بين مفهوم البيئة والنظام البيئي، فالنظام البيئي Ecosystem هو وحدة بيئية متكاملة، تتكون من كائنات حية ومكونات غير حية في مكان معين، مترابطة فيما بينها، وفق نظام تفاعلي دقيق لتستمر في أداء وظائفها الحيوية في الحفاظ على التوازن الطبيعي لاستمرار الحياة (خليل، 2011، صفحة 970)، وبالتالي النظام البيئي يمثل شبكة من العلاقات النشطة ذات التأثير المتبادل بين مختلف الكائنات الحية وما يحيط بها من موارد وكائنات غير حية تتقاسم معها نفس المحيط البيئي .

وعليه فإن هناك اختلاف حول تحديد مفهوم البيئة نظراً لطبيعة المفهوم الذي يتقاطع مع العديد من العلوم والتخصصات فتعريفها يتوقف على نمط البحث والتوظيف فقد يكون جغرافياً سياسياً اقتصادياً اجتماعياً أمني إلى غيرها من العلوم المختلفة، ولكن نظراً لأهميتها وتأثير قضاياها على كل الأصعدة، توجهت معظم دول العالم نحو

تكريس مبدأ الحماية والمحافظة على البيئة من خلال اعتمادها كمدخل للتنمية وكقيمة في النظام العالمي.

3- توسع الدراسات الامنية :

3.1 النظرة الضيقة للأمن:

ان النظرة التقليدية للأمن تمثلها المدرسة الواقعية بصفة خاصة ن حيث انحصر الاهتمام الواقعي حول فكرة الامن القومي الذي يفرض على الدولة الاهتمام بقدراتها العسكرية وتطويرها للتصدي للتهديدات التي تواجهها، ويصفون العلاقات بين الدول على أنها صراع على السلطة حيث تحاول الدول بشكل استغلال بعضها البعض، وبالتالي فانه ليس من المحتمل تحقيق السلام الدائم، وكل ما يمكن عمله هو محاولة تحقيق التوازن القوى مع الدول الاخرى لمنع اي دولة من بسط سيطرتها الشاملة وهذا المنظور يؤكد كتاب مثل " انش. كار " و "هانس مورغانتو" اللذين اسسا ما يعرف بمدرسة الفكر الواقعية في اعقاب الحرب العالمية الثانية (سميث، 2004، صفحة 415).

يرى الواقعيون وعلى راسهم "هانس مورغانتو" في كتابه "السياسة بين الامم" الصراع من اجل القوة والسلام" ان الدولة هي المرجعية الاساسية لمفهوم الامن، وأن الدولة هي الفاعل الوحيد في السياسة الدولية منذ معاهدة واستقاليا 1648، والامن هو موضوع نسبي وليس مطلق والعلاقات السياسية تحكمها قوانين موضوعية تضرب بجذورها في اعماق الطبيعة البشرية من خلال نوايا الاطراف او الدول وهذا بدوره ما يولد الشك والشعور بالتهديد وبالتالي قيام الحرب (مصباح، 2007، صفحة 136)، واكثر ما يوحد بين الواقعيين من مختلف اتجاهاتهم هو التأكيد على ان البقاء هو الهدف الاسمى لكل الوحدات في السياسة الدولية والاهتمام الاقصى للدول ينحصر في الامن والبقاء شرط مسبق في فكرهم لتحقيق الاهداف الاخرى وكما ذكر "وولتز" بعد دافع البقاء، قد تكون أهداف الدول متنوعة بأشكال لانهاية لها"

أما النهج الليبرالي فيعد اقل تطرفا لدور الدولة من الطرح الواقعي اذ أنه يرى الليبراليون ان التغييرات التي افرزتها نهاية الحرب الباردة تستلزم متغيرات جديدة للتحليل الامني كمتغير الديمقراطية الذي اذا تم تبنيه من قبل الوحدات السياسية و مختلف بنى النظام الدولي من شأنه أن يؤدي إلى تكريس السلام والتعاون بين الدول بدل من الصراع الدائم الذي يسلم به الواقعيون والذي يتعذر حله الا من خلال استخدام القوة الصلبة "Hard Power" اي القوة العسكرية، لكن في حال توازن القوى فان السبيل لحل المعضلة الامنية يكون من خلال تدخل فواعل غير الدولة والاعتماد على

معايير القوة اللينة "Soft Power" عبر توظيف المؤسسات ومختلف المجالات كالاقتصادية والثقافية.... والتي تعتبر أقل تكلفة (ناي، 1991، صفحة 27).

ووفقا لهذه المقاربة هناك فواعل اخرى غير الدولة بإمكانها ان تساهم في تفادي النزاعات بين الدول واحلال الامن والسلم، كالمنظمات الدولية والاقليمية الحكومية وغير الحكومية، وهذا إقرار من الليبراليين بالانتقال من الدولاتية إلى المؤسساتية في اطار من التعاون والاعتماد المتبادل لتحقيق المصالح المشتركة بين الدول (Papayouanou، 1996، صفحة 82) ، و في هذا يرى "روبرت كيوهان" و "مارتن" أن المؤسسات الدولية تلعب دور كبير في تحقيق التعاون والاستقرار، فمن خلال تبادل المعلومات بين المؤسسات وخفض تكاليف العمليات تتعزز الثقة فيما بينها ، فالاعتماد على منطق التواصل والتقارب بين الدول عن طريق المنظمات والمؤسسات سيؤدي الى القضاء على ازمة الثقة والشعور بالتهديد بين الدول، وهو ما يؤدي إلى غياب حالة الأمن بين الدول في اطار المعاملة بالمثل (سميث،، صفحة 427).

3.2 النظرة الموسعة للأمن: في اطار المقاربات الجديدة للأمن يرى "كين بووث" أن الامن يتجاوز حدود الدولة بالمفهوم التقليدي فلا يمكن للأفراد ولا الجماعات تحقيق الامن الا من خلال التحرر من كل مصادر التهديد والخوف التي يمكن ان تقيد تصرفاتهم في ممارسة حياتهم بشكل طبيعي كالحرب، التدهور البيئي، الكوارث الطبيعية، استنزاف الموارد وغياب التنمية (Delcourt, 2006-2007., p. 22) فالتهديدات الراهنة لها جذورها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وحتى البيئية، ولذلك لا يمكن حلها بالاعتماد على القوة العسكرية، بل يجب وضع تصورات ومقاربات شاملة تتضمن كل هذه الجوانب، وهذا ما يعكس التحول الذي يطرأ على مفهوم الأمن بعد الحرب الباردة وبالاعتماد على ما قدمته مدرسة كوبنهاجن في هذا المجال فإن الرؤية الأمنية تغيرت مع نهاية الحرب الباردة أين أصبح موضوع الأمن شاملا، فكان الحوار الفكري في "مدرسة كوبنهاجن" حول حاجة الدراسات الأمنية لإدراك ثنائية الأمن التي تتكون من أمن الدولة ذات السيادة و أمن المجتمع و الافراد ، لهذا نادى بتوجيه التفكير إلى المخاطر التي لها خصائص معينة كاستعمال القوة و استغلال السلطات و حرمان المواطنين من الحقوق والحريات الشخصية، كما أكدت على مواجهة التهديدات التي تستهدف الدولة والمجتمع. (Salim, 2006-2007, p. 20)

يؤكد "باري بوزان" على ضرورة توسيع مفهوم الأمن إلى خارج إطار القضايا العسكرية لكون الدولة لم تعد الموضوع المرجعي المطلق للأمن، و لا المصدر الرئيسي للتهديد، فلا يقتصر بذلك الأمن فقط على أمن الدولة بل يتوسع لمرجعيات و قطاعات جديدة: عسكرية و اقتصادية و اجتماعية، و بيئية، رغم هذا فهو يؤكد على أن الأمن يعني البقاء

وحسبه فإن هذه القطاعات تشكل شبكة قوية من الترابطات، وهي لا تعمل بمعزل عن بعضها البعض، انما كل منها تحدد نقطة مركزية في الاشكالية الامنية التي يتم ترتيبها حسب درجة الاولوية. بوزان فإن هذه القطاعات الخمسة للأمن لا تعمل بمعزل عن بعضها البعض، فكلُّ منها يُحدد نقطة محورية ضمن إشكالية الأمن، وطريقةً لترتيب الأولويات، ولكنها جميعا مترابطة في شبكة قوية من الروابط" .
(Buzan, 1991, p. 433)

التحول التدريجي للأمن من معنى الدفاع الى مفهوم شمولي يستوعب ابعاد مترابطة خاصة بين الامن والاقتصاد والبيئة فكلها متغيرات رئيسية في سلم القوى الدولي كل من "باري بوزان" و "أول وايفر" مقاربتين نظريتين لمفهوم الأمن، شملت المقاربة الأولى التي كانت تحت إشراف "باري بوزان" الأمن المجتمعي كمدخل نظري لفهم السياسة الأمنية خاصة التي تبنتها بعد الحرب الباردة، ينطلق فيها من اعتبار الفرد كإطار مرجعي للأمن و ما الدولة إلا وسيلة لتحقيق و توفير هذا الأخير، هذا مرده أساسا تراجع قدرة الدولة على مواجهة التحديات الراهنة لمسارات العولمة المتسارعة التي تمس أمن المجتمعات أكثر من الدول (Buzan. B, 1998, p. 29)

أما المقاربة الثانية التي تعد من أكثر الإسهامات الفكرية أهمية لمدرسة كوبنهاجن في الدراسات الأمنية هي "نظرية الأمانة" التي طرحها "أول وايفر" مبينا فيها كيفية تأثير البنية الخطابية على تشكيل الفعل الأمني بمجرد تحديد المشكلة الأمنية من طرف الدولة على أنها موضوع الأمانة كأمانة قضايا البيئة.

بالنسبة لـ "وايفر" أي مشكلة أو قضية عادية يمكن أن تصبح تهديدا عند إضفاء الطابع الأمني عليها من طرف الدولة و أصحاب السلطة و يزيد من حدتها و خطورتها استعمال و توظيف مفردات ذات دلالات قوية و بليغة عبر وسائل الإعلام خاصة.

يقول وايفر: بالرغم من الدور المحوري الذي تلعبه النخبة أو من هم في السلطة في صياغة تعريف و تصور للمشكلة الأمنية التي تتم أمننتها، إلا أن هذه الأخيرة لا تتم

بدون تدخل أو مشاركة المجتمع، وهذا الدور المحوري الذي يعطيه "وايفر" للمجتمع مرده اعتباران اثنان.

-أولاً: تبنيه الأمن المجتمعي كإطار بديل للأمن القومي (مرجعية المجتمع بدل الدولة)

-ثانياً: تبنيه مفهوم لغوي للأمن يقوم على "البنية الخطابية" للفعل فهو ينظر إلى الأمن من حيث هو فعل خطابي، فيصبح الأمن كما لو أنه "القدرة على إضفاء الطابع الأمني على قضية لم تكن تعتبر كإشكالية أمنية قبل توظيفها عبر الخطاب لأغراض مختلفة، فهو نتاج سياسة القوة اللغوية والتعبيرية للفواعل الأمنية.

يقتضي استخدام الأمانة الخروج بمفهوم واسع للأمن في هدفه و مرجعيته، فإمعان النظر في مفهوم الأمن يشكل مدخلا لمعرفة التهديدات ثم وضع حلولاً لمعالجتها (Delcourt, pp. 59-60)

انتقد " ويفر" و بشدة صياغة القضايا من الناحية الأمنية أو الكلام عنها عبر تأطيرها أمنياً فيقول: "الأمانة يجب أن ينظر إليها على أنها شيء سلبي كفشل في التعامل مع قضايا السياسة العادية". ولهذا فقد دعا إلى تبني إستراتيجية نزع الأمانة "Desecuritization" أو تدمير الأمن "unmaking security"، حيث تخرج القضايا التي تمت أمننتها من الحالة الاستثنائية إلى السياسة العادية فيقول "ويفر": أن نزع الأمانة سيكون أكثر فعالية من أمانة المشاكل (Delcourt, p. 64)

4- بنية الأمن البيئي:

4.1- تشكل الأمن البيئي:

يعد مفهوم الامن البيئي مفهوم حديث نسبياً حديث نسبياً ومثير للجدل الى حد ما، حيث شهد التساؤل حول هذا مفهوم "الأمن البيئي" تطوراً ملحوظاً في الأدبيات الامنية العالمية خاصة فترة التسعينات، ويرتبط هذا التطور ارتباطاً وثيقاً بإعادة تعريف مفهوم الأمن، ورغم أنه لا يزال غير مستقر نسبياً، إلا أن مفهوم "الأمن البيئي" يغطي مجموعة واسعة من القضايا، بدءاً من العواقب البيئية للتغيرات المناخية والنزعات حول الموارد الطبيعية وصولاً الى الكوارث البيئية وتأثيرها على أمن الإنسان أو الدولة .

ومن هذا المنطلق، ومع زيادة التهديدات التي تواجه البيئة سواء بفعل الظروف الطبيعية أو بسبب تصرفات الإنسان غير المسؤولة، ازدادت الحاجة إلى ضرورة وجود الأمن البيئي سواء على مستوى الدول والمجتمعات أو على المستوى الدولي.

فالبينة وما تتعرض له من مشكلات لا تعترف بالحدود السياسية بين الدول. ويُصنف الأمن البيئي كأحد القطاعات الخمس للأمن، التي كانت نتاجًا لإسهامات مدرسة كوبنهاغن، إذ تم "أمننة" قضايا البيئة من خلال إدراك حجم التهديد الذي يشكله التدهور البيئي خاصة في حالة عدم القدرة على احتوائه (قسوم، 2013، صفحة 96).

يُعتبر الأمن البيئي وليد مخاوف الأمن القومي من خطر تناقص الموارد الطبيعية وتدهور البيئة العالمية. وفي هذا السياق تعرف "إليزابيث شالسكي" الأمن البيئي بأنه "يعكس قدرة أمة أو مجتمع على مقاومة ندرة الثروات البيئية، والمخاطر البيئية أو التغيرات المضادة، أو التوترات أو الصراعات ذات الصلة بالبيئة"، حيث ركزت "شالسكي" في تعريفها على ندرة الموارد باعتبارها من العوامل الرئيسية المحتملة في نشوب النزاعات والصراعات بين الدول. بينما يرى البعض الآخر أن الأمن البيئي هو المحافظة على المحيط الفيزيائي للمجتمع وتلبية احتياجاته دون التأثير على مخزونه الطبيعي" (Chalecki, 2013, p. 27).

وفي هذا الإطار، أشار البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) في تقريره عن التنمية البشرية لعام 1994 إلى الأمن البيئي على أنه "مزيج بين تدهور النظم البيئية المحلية وتدهور النظام البيئي العالمي، وهو ما يشكل تهديدات للأمن البيئي"، مؤكداً أنه لا يمكن المحافظة على الأمن الدولي دون تحقيق الأمن البيئي. وفي هذا الشأن يرى الأمين العام للأمم المتحدة أن أولويات النظام الدولي لم تعد مقتصرة على القضايا الأمنية بالمفهوم العسكري، وإنما توسعت هذه الأولويات لتشمل قضايا التنمية والبيئة. وبذلك أصبح موضوع الأمن البيئي وارتباطه بالتنمية محل اهتمام الباحثين سواء في المجال الأمني أو التنمية أو البيئة، ومدى ارتباطهم ببعض، حيث يُطرح في المؤتمرات والندوات العلمية على جميع الأصعدة والمستويات (الشجيري، أكتوبر 2004، صفحة 3).

يرى "باري بوزان" أن الأمن البيئي يعني "الحفاظ على الظروف البيئية التي تدعم تطوير النشاط البشري". فهو يعتقد أن المقاربة الأمنية في هذا القطاع ترتبط بالخوف من فقدان الشروط الأساسية للحفاظ على جودة الحياة، ولهذا يصفه على أنه "بعض الاستراتيجيات التي هي جزء من البيئة"، وتشير هذه التعريفات إلى البعد الإجرائي للمفهوم من حيث أن العمل على تقليل التهديدات يحتاج إلى أطر استراتيجية كإجراء ضروري لتوفير الحماية والأمن البيئي للإنسان الذي يُعتبر من المكونات الأساسية للنظام البيئي (الفايق، 2013، الصفحات 174-175). وبناءً عليه يُعرف الأمن البيئي بأنه "ضمان توفر الموارد البيئية اللازمة والضرورية لحياة الإنسان؛ من أجل البقاء ودون أن يكون مصدر تهديد وخطر على حاضره ومستقبله".

أما البعض الآخر فقد عرفه على أنه " وسيلة هامة و حاكمة في مسألة حقوق البيئة المستدامة التي تشمل استعادة البيئة المتضررة من جراء العمليات العسكرية و التخفيف من ندرة الموارد و التدهور البيئي و التهديدات البيولوجية، التي يمكن أن تؤدي إلى الاضطراب الاجتماعي و الصراعات الإقليمية"، أما المجموعة الأخيرة فأكدت ارتباط الأمن البيئي بالتنمية المستدامة

وبالرغم تأكيد أعلى الهيئات من الأمم المتحدة و مرافق البيئة العالمية على مفهوم "الأمن البيئي"، إلا أنه لم يُجمع على تعريفه. كما يرتبط بعدد من المصطلحات و المرادفات مثل: "الأمن البيئي"، و "الأمن المناخي"، و "الأمن الإيكولوجي". ومع ذلك، تشمل معانيه المتعددة خمسة تنويعات رئيسية : (Nicolas, 2024, pp. 1-2)

• التأثيرات السلبية للأنشطة البشرية (بالمعنى الواسع) على البيئة

• التأثيرات السلبية للمجمع العسكري الصناعي – بما في ذلك الحرب – على البيئة (وسبل التخفيف من هذه التأثيرات)

• الأزمة البيئية باعتبارها تحديًا آمنياً مشتركاً بين جميع الدول وبالتالي تتطلب عملاً جماعياً (التغيرات المناخية المتطرفة، واستنزاف الموارد الطبيعية

• الأزمة البيئية باعتبارها تهديداً للأمن القومي

• الأزمة البيئية باعتبارها سبباً محتملاً للصراع العنيف داخل الدول أو بينها.

انطلاقاً مما سبق، يمكن القول إن تعريف الأمن البيئي يركز على بعدين رئيسيين: يتمثل الأول في وصف الأمن البيئي كامتداد لمسار استراتيجية الأمن التقليدية كمجال تفاعلي تتقاطع فيه الاهتمامات البيئية مع الاستراتيجية الأمنية، مع افتراض وجود تأثير للقضايا البيئية في الأمن القومي، ذلك أن المشكلات البيئية و التدهور البيئي قد يهددان البقاء الإنساني بسبب احتمال حدوث حروب و صراعات بين الدول. بينما البعد الثاني يعرف الأمن البيئي على أساس أنه "تأمين البيئة في إطار نظام إيكولوجي مستدام"، فهذا التعريف يربط البيئة و الأمن بمفهوم التنمية المستدامة لاعتباره أن تأمين النظام الإيكولوجي هو الذي يحقق الأمن البيئي. ولذلك يُستخدم مصطلحاً حماية البيئة و الأمن البيئي على أنهما مترادفان (إبراهيم، 2013، صفحة 167).

ومن خلال هذه المعطيات، نخلص إلى أن الأمن البيئي يمثل أداة للحد من التهديدات البشرية للبيئة الطبيعية على نحو يستهدف تكثيف استراتيجيات حماية النظام البيئي والأمن العام داخل المجتمع" (يوسف، 2023، صفحة 226).

إن ظهور الأمن البيئي كمفهوم في الدراسات الأمنية كان نتيجة لتضافر عدة عوامل بما فيها:

- التوسع والتعمق في مرجعية الأمن من الدولة إلى الأفراد – المجتمع – الإنسان
- تصاعد التهديدات البيئية مثل التغير المناخي، التلوث، وندرة الموارد
- تطور الأبحاث والحركات البيئية في الدول المتقدمة
- بروز الأمن البيئي في جوهر الفكر الاستراتيجي التنموي المستدام

4.2 – أبعاد الأمن البيئي:

من خلال الدراسات حول مفهوم الامن البيئي برز اتجاهان حول اساس الأمن البيئي الاتجاه الاول يركز على البيئة و الاتجاه الثاني يركز على الدولة

الاتجاه الاول يعتبر هذا المنظور البيئة متغيرا تابعا: ومنه يأخذ مصطلح "الأمن البيئي" معنى أمن البيئة ويتألف الأمن البيئي من ثلاثة عناصر: (Frédéric M. , 1993, p. 758)

1- الاستغلال المستدام للموارد المتجددة وغير المتجددة

2- حماية العناصر الاساسية للبيئة (كالهواء والماء والتربة) من التلوث الذي يعطل تجديدها الطبيعي

3- الحد الأقصى من المخاطر المرتبطة بالأنشطة الصناعية

ووفقا "لأرثر ويستينغ" يشمل نطاق الأمن البيئي جميع المشكلات المرتبطة بحماية البيئة واستخدامها، لذا قد يتعرض هذا الأمن للخطر نتيجة لأعمال التخريب (كالحرب والإرهاب البيئي)، أو التلوث المفرط، أو الاستغلال غير المستدام للموارد، فضلاً عن التدخل البشري الدائم في بعض المناطق الحساسة بيئياً والأمن البيئي من هذا المنظور يتمحور اهتمامه الاساسي حول امن كوكب الارض ككل خاصة في ظل تزايد آثار المشكلات البيئية العالمية، مثل ظاهرة الاحتباس الحراري، وتآكل طبقة الأوزون، ونضوب الموارد الطبيعية. وهذا بدوره يطرح استراتيجية عالمية للحفاظ

على البيئة تجمع بين المقاربات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والأخلاقية لترسيخ مفهوم الأمن البيئي العالمي (WESTING, 1991, p. 130) و الهدف من ربط البيئة بالأمن هو تعزيز الوعي السياسي والشعور بالإلحاح المطلوب لحل المشكلات البيئية والتركيز على الظروف التي قد تؤدي في ظل التدهور البيئي إلى إنتاج صراعات عنيفة تؤثر في مستويات الأمن عامة

الاتجاه الثاني حدد الامن البيئي كتهديد او مكون للأمن القومي اذ اصبحت المشاكل البيئية من ابرز مهددات الأمن القومي للدولة، فالمخاطر والتحديات البيئية يمكن ان تؤدي إلى اضطرابات اجتماعية أو عدم استقرار سياسي، أو صعوبات اقتصادية، أو توترات اقليمية او حتى حرب مفتوحة، وبالتالي فان الامن البيئي اصبح يمثل البعد الصراعي للعلاقات بين الدول ، و يفترض هذا البعد ان هناك ارتباط وثيق بين الامن القومي و التهديدات البيئية كعامل رئيسي لانعدام الامن، اما من خلال الاثار الناتجة عن النزاعات البيئية المحلية او الاقليمية (التلوث عبر الحدود، والاستغلال المفرط لمورد مشترك، وما الى ذلك)، أو من تحول في علاقات القوة داخل منطقة ما - أو بين عدة مناطق - نتيجة لاضطرابات بيئية كبيرة مثل (تغير المناخ، والتصحر، والحوادث البيئية،...) ، وفي ذات السياق يمكن اعتبار المشاكل البيئية كعامل عرضي لانعدام الأمن. في هذه الحالات، لا تؤثر التناقضات البيئية على الأمن القومي للدولة إلا بشكل غير مباشر من خلال المساهمة في تقاوم التوترات أو الصراعات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو العسكرية القائمة مسبقاً، أو بإضافة بُعد جديد إليها. وهذا الطرح يتوافق تماماً مع المنظور الواقعي ومتغيراته للعلاقات الدولية، والذي يعتبر سلوكيات الدولة عقلانية في سعيها لزيادة قوتها وأمنها أو الحفاظ عليهما (Frédéric M. , p. 760)

4.3 - أجيال الأمن البيئي: تطور مفهوم الأمن البيئي على ثلاث مراحل: الأولى إعادة النظر في مفهوم الأمن بعد نهاية الحرب الباردة، من خلال طرح سؤال حول مدى ملائمة ربط المشكلات البيئية بالأمن، والثانية إقامة روابط تجريبية بين الأمن والبيئة، والثالثة تعميق وتوسيع المفهوم نظرياً

الجيل الأول: بدأت قضايا الأمن البيئي والتنمية تبرز بشكل ملحوظ منذ سبعينات القرن الماضي حيث ظهرت دراسات عديدة تناولت مشكلات سوء استغلال الإنسان للموارد الطبيعية، وأكدت على أهمية إدماج البعد البيئي في مسار التنمية، حيث اشارت العديد من الدراسات الى الزيادة المتسارعة للتهديدات البيئية، منها دراسة لرتشارد فولك نشرت لأول مرة (1971) بعنوان "كوكب معرض للخطر" اوضح فيها الربط

بين الامن والبيئة، ودراسة ليستر براون (1977 Lester Brown) بعنوان "اعادة تعريف الامن القومي" انتقد في هذه الدراسة احتكار المؤسسة العسكرية لمفهوم الأمن والعسكرة المتزايدة للاقتصاد العالمي، الامر يؤدي إلى إهمال التهديدات المرتبطة بالعلاقة بين الإنسان والطبيعة، لا سيما حالة النظم البيئية، والأمن الغذائي، والموارد البترولية.....، واستخدم نورمان مايرز هذا المفهوم في نفس العام (1977) في تقرير أعده حول حرب الأوغادين (الحرب التي شنها الصوماليون على منطقة الأوغادين في شرق اثيوبيا) لصالح منظمة الوحدة الإفريقية بحيث اشار الى دور الاسباب البيئية (الجفاف، التصحر، نقص المياه والمراعي..) التي تفاعلت مع الاسباب السياسية والقومية جعلت من منطقة اوغادين ساحة صراع مفتوح (HUFTY, p. 139) .

وفي اطار الجهود الرامية لإعادة صياغة مفهوم الامن ضمن اطر جديدة، برزت عدة مبادرات منها: تقارير لجنة Brandt المستقلة المعنية بقضايا التنمية الدولية) (1983) ولجنة Palme المستقلة المعنية بقضايا نزع السلاح والامن (ICDSI,) (1982) التي عملتا على ادماج الاعتبارات البيئية في التنمية والامن العالمي، والتي بلغت ذروتها في التقرير الصادر عن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية(WCED) لعام 1987 حول "مستقبلنا المشترك" الذي رسخ مصطلح التنمية المستدامة كمفهوم مركزي في الخطاب البيئي والتنموي كما قدم هذا التقرير مصطلح "الامن البيئي" (علي، 2024، صفحة 96) الذي ادى الى عقد مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية (UNCED) في عام 1992 .

الجيل الثاني : هذا الجيل تركز التحليل الامني فيه حول الازمات الناتجة عن انعدام الامن البيئي كمصدر تهديد للأمن القومي وينطلق هذا التحليل من فرضية أن تحولات البيئية العالمية كندرة الموارد الاولية، وعدم تكافؤ فرص الوصول إليها وكذا عدم القدرة على الاستجابة للآزمات البيئية، ويتفاعل هذه العناصر يزيد من احتمال اللجوء الى العنف ونشوب نزاعات داخل الدول أو فيما بينها.

تطورت دراسات الأمن البيئي في مطلع تسعينيات القرن الماضي من قبل باحثي جامعة توريننتو الكندية، بقيادة "توماس هومر ديكسون Thomas Homer-Dixon"، الذي طرح الفرضية السائدة حول "ندرة الموارد يمكن أن تكون سبباً مباشراً في اندلاع النزاعات"، مما ادى بفضل إسهاماته الى ظهور حقل فرعي عرف بالنزاعات البيئية وتعد هذه الإسهامات من أبرز الدراسات التي بلورة إطار تحليلي يقوم حول ندرة او نقص الموارد والمياه والاراضي الصالحة وتفاقم الضغوط السكانية والهجرات سيكون عاملا مهما لتأجيج النزاعات والصراعات بين الدول، ونظرا لكون الندرة البيئية عامل حاسم لاستخدام العنف الذي يختلف من سياق إلى اخر، فقد يكون ناتج عن انخفاض

فعلي في الموارد، أو عن الضغوط الديموغرافية أو عن التوزيع غير المتكافئ للموارد ، إضافة إلى العوامل الأخرى سياسية، اقتصادية، واجتماعية، فكلها عوامل تفسر انماط النزاع (Dixon, 2000, p. 77)

وقد تبني كذلك هذا الطرح كل من "كابلان" (Kaplan (1994) و "باين" (Payne(1998) وفقاً لمنظور مالتوسي يربط بين الندرة و تدهور البيئة وحتمية اندلاع موجات من الصراعات على الموارد، وعلى ضوء العلاقة المتزايدة بين البيئة والأمن، أكد كابلان في مقاله الشهير حول مستقبل السياسة الدولية المعنون بـ"الفوضى القادمة" المنشور في مجلة The Atlantic Monthly ان البيئة ستصبح القضية المحورية في الأمن القومي خلال القرن الحادي والعشرين، كما توقع تصاعداً في الأزمات البيئية، وتزايداً في أعداد اللاجئين نتيجة لتزايد السكان وتنامي النزاعات الداخلية والإقليمية، مع ضعف عدد من الدول وتصبح غير قادرة على حماية مواطنيها من مخاطر التغيرات البيئية وفي المقابل يتزايد عدد المسلحين من غير الدول، و ويتنبأ كابلان بان الحروب المستقبلية ستكون بسبب الندرة البيئية لا سيما المياه، فالتغيرات البيئية والمناخية تهديدات عابرة للحدود تتطلب تكاتف جهود مختلف الفواعل لمواجهتها (Kaplan, 1994).

ومن النماذج البحثية الأخرى كذلك التي تجسد هذا التوجه، مشروع ENCOPI (مشروع البيئة والنزاعات) وما تفرع عنه من برامج مثل ECOMAN (إدارة النزاعات البيئية) بقيادة" غونتر بيشلر" من مؤسسة Swisspeace في برن، وكورت شبيلمان من المعهد التقني الفدرالي في زيورخ، ومن خلال دراستهما لحالات متعددة معظمها في دول أفريقيا وآسيا، استخلصا ان النزاعات البيئية غالباً ما تتركز في المناطق الهامشية التي تشهد توترات بيئية مرتفعة ليس فقط بسبب تدهور النظام البيئي وندرة الموارد، انما قد تنتج هذه النزاعات بسبب الانتقال من انماط المعاش الذاتي الى اقتصاد السوق، وتهميش البنى الاجتماعية المتكيفة مع البيئة المحلية، ولهذا يعد العامل الاجتماعي-السياسي مكوناً حاسماً في لفهم النزاعات (Schellekens-Gaiffe, 2017, p. 55).

الجيل الثالث: ركزت الأبحاث السابقة في مجال الأمن البيئي بالأساس على العلاقة بين البيئة والصراع، في حين توجهت الأبحاث في هذه المرحلة والتي شكلت نقلة نوعية في فهم الأمن البيئي كجزء لا يتجزأ من الأمن القومي والدولي، الى تعميق المفاهيم والتصورات لمعالجة الأزمات البيئية من خلال التعاون بين مختلف الفواعل الوطنية والدولية (مقاربة البيئة والمناخ كعناصر استراتيجية محورية). ومع بروز

اعراض التغير البيئي العالمي يرى العديد من الباحثين في دراسات الامن البيئي وعلى راسهم سيمون دالبي Simon Dalby وبروخ (Brauch) انه يمكن للنقاشات حول الامن البيئي ان تركز على الامن البيئي والانساني والسلام ضمن اطار عام يسعى لتحليل العلاقة بين الإنسان والبيئة من منظور متعدد الابعاد طبيعية، انسانية، اجتماعية، اقتصادية (قسوم، مرجع سابق، صفحة 99).

وفي ضوء المستجدات المرتبطة بأزمة البيئة والمناخ العالمية ركزت الدراسات والمبادرات في مجال الامن البيئي بصفة أساسية على أعمال مجموعة "البيئة والمناخ" التابعة لجمعية دراسات الحرب والاستراتيجية (AEGES) التي توفر إطاراً للحوار متعدد التخصصات، الرصيد المعرفي للأمن البيئي بما يسهم في تعميق فهم الأبعاد البيئية للأمن وفي ذات السياق يعرض "أدريان إستيف" مسار إدماج الاعتبارات البيئية وفق تخطيط استراتيجي لمعالجة قضية تغير المناخ، ويبرز كل من "أنجيليك بال" و "إدوارد جولي" في تحليلهما حول تغير المناخ والتحول البيئي ما يترتب على ذلك من تبعات على الامن والسلم الدوليين، وتأتي مساهمتا "مانويلا غارسيا" و "دهاناسيري جايارام" لتكملا هذه الرؤى من خلال تعريف الأمن البيئي كمقاربة إقليمية في سياسات بناء وحفظ السلام فيما ركزت الثانية على الأمن البيئي في خطابها الإقليمي (حول جنوب آسيا)، وإشارة الى تعزيز العمل و التعاون، خاصة في مجال المساعدات الإنسانية والإغاثة من الكوارث البيئية (Adrien Estève, 2020, p. 13).

تكشف هذه الاسهامات الفكرية عن التوجه المتزايد لترسيخ منطق الأمانة للقضايا البيئية التي تمثل مدخلاً أساسياً لفهم العلاقة المعقدة بين المناخ، البيئة والامن، والتأكيد على الزامية التحرك الدولي والوطني لمواجهة مخاطر التدهور البيئي، لما قد يخلفه من آثار جيوسياسية حادة بسبب احتمالية نشوب النزاعات بين الدول حول موارد الطاقة، مما يجعل مستقبل الأمن الدولي في خطر في ظل التحديات البيئية المتصاعدة و تشكل بداية القرن الحادي والعشرين تحولا جوهري في المداخل النظرية للأمن البيئي، اذ لم تعد تبحث في احتمال وجود علاقة بين ندرة الموارد وانفجار العنف لان ذلك اضحى بديهيا، وعليه فان التقارير والدراسات الحديثة في مجال البيئة تبحث عن كيف يؤثر التدهور البيئي في استراتيجية التنمية المستدامة.

5- نطاق للأمن البيئي:

5.1 الامن الانساني كاطار استراتيجي للأمن البيئي:

جاء في تقرير التنمية الإنسانية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) لعام 1994، ان الامن الانساني مرتبط بأمرين رئيسيين هما "

التحرر من الخوف والوقاية من الحاجة " وقد حدد التقرير سبع مستويات تشكل كلها محتوى الأمن الإنساني وهي: (الأمن الاقتصادي، الأمن الغذائي، الأمن الصحي، الأمن البيئي، الأمن الشخصي، الأمن الجماعي و الأمن السياسي) (PUND, 1994, p. 26) ومنذ صدور هذا التقرير برز عدد كبير من التعاريف حول مفهوم الأمن الإنساني ابرزها تعريف اللجنة العالمية للأمن الانساني التي عرفت الأمن الإنساني على أنه جاء "حماية الجوهر الحيوي لحياة جميع البشر، بالطرق التي تعزز حريات الإنسان وإنجازاته" ، والتي تشمل مجموعة من الحقوق والحريات الاساسية التي يتمتع بها الافراد، الحكم الرشيد، الصحة والتعليم، اتاحة فرص الرفاه والتقدم ضمن بيئة طبيعية مستدامة تكفل حقوق الأجيال القادمة .

وفي نفس السياق يعرف " تايلور أوين " مفهوم الأمن الإنساني باعتباره عملية حماية جوهر الحياة الإنسانية من مختلف اشكال التهديد، سواء كانت بيئية أو اقتصادية أو غذائية أو صحية أو شخصية أو سياسية. ومن خلال هذا التعريف حاول أوين خلق نوع من التوافق بين الاتجاه التقليدي الذي يربط التهديدات الامنية بالدولة وبقائها، وبين الاتجاه النقدي الذي يرى بأن التهديدات الحقيقية للأمن تكمن في العوامل التي تهدد بقاء الإنسان وحياته، مثل الفقر والجوع والأوبئة والكوارث الطبيعية، والتي تفوق في خطورتها آثار النزاعات المسلحة والحروب. (يازجي، 2012، صفحة 529)

فالأمن البيئي يجد ترجمته و مجاله الطبيعي في أهداف الأمن الانساني وأبعاده وهذا ما عبرت عنه "سابينا ألكير" في تعريفها للأمن الإنساني ترى فيه انه يهدف للمحافظة على الجسم الحيوي لكل إنسان، من التهديدات طويلة المدى كالنزاعات الازمات الاقتصادية والبيئية التي تتجاوز امكانيات الافراد والجماعات على مواجهتها بمفردهم، وان الامن الانساني مقارنة شمولية تتطلب من المؤسسات ليس مجرد ردود افعال أنية و انما العمل على توفير الحماية بشكل وقائي واستباقي لضمان امكانية البقاء بحرية وكرامة للإنسان الفرد وجماعته (كمراجع اساسي) بعيدا عن الاعتبارات المرتبطة بالجنسية أو العرق أو الدين أو اللغة . (Alkire, 2003, pp. 2-3)

إن العلاقة بين البيئة والأمن الإنساني قوية ومعقدة في ذات الوقت، حيث إن الأمن الإنساني يتعلق بوصول الناس إلى الموارد الطبيعية، ومدى تعرضهم لتحديات التغير البيئي، وأن الكثير من عوامل التغير البيئي تتأثر بشكل مباشر أو غير مباشر بالأنشطة البشرية والصراعات، فالضغط المتزايد على نظم دعم الحياة في الكرة الأرضية، والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية يحملان أخطارا تهدد صحة الإنسان ورفاهيته، وهي لا تقل في درجتها عن الأخطار العسكرية التقليدية. (الفايق إ.، 2013، صفحة 172)

5.2- الحوكمة لتحقيق الأمن البيئي:

لقد ساهم الانتشار الواسع للتحديات البيئية في ترسيخ الاعتقاد بأهمية دمج عنصر البيئة في المفهوم الجديد للأمن فلم يعد ممكناً تحقيق الأمن في إطاره الشامل في ظل انعدام الأمن البيئي الذي يضمن التوازن بين متطلبات الأمن وسياسات تنمية مستدامة قادرة على الاستجابة لمختلف التحديات، لذلك طرحت مفاهيم حول الحوكمة و الرشادة بمفهوم الأمن البيئي في إطار الفكر الليبرالي من خلال مستويين من التحليل، الأول يتبنى رؤية داخلية وطنية ويسعى من خلال المجتمع المدني إلى تطوير المقاومة المجتمعية كشكل من أشكال الأمن، والاتجاه الآخر ذو طابع دولي ويعتمد على إمكانية تطوير الأمن العالمي بشكل أكبر ، والهدف الرئيسي لهما هو اقتراح بدائل للأمن القومي وأمننة بعض القضايا السياسية (Dably, 2002, p. 101)، وفي هذا الصدد يقترح كل من راينر ومالون انه على الدولة ان تعمل على تطوير استراتيجية امنها بالشكل الذي يسمح لها بالتكيف مع كل الاوضاع، واستعانا في ذلك على استعارة القشرة الصلبة بين الكائنات الحية التي لها هيكل صلب من الخارج وهش من الداخل، وتلك التي لها هيكل داخلي يتكيف مع كل التغيرات، وهذه الاستعارة يمكن تطبيقها حسبها مع الامن، بحيث يمكن تبني استراتيجية "القشرة الصلبة"، أي التركيز على الحماية العسكرية التقليدية التي تعمل بشكل رئيسي حول الحدود، و تبني استراتيجية "القشرة الناعمة" أو الداخلية التي تركز بشكل رئيسي على الحوكمة الرشيدة والمؤسسات المتينة، وقدرة النظام الاجتماعي على مقاومة جميع أنواع المشاكل المتنوعة، وهذا ما يطلق عليه الباحثان اسم "المقاومة المجتمعية" ، ومن وجهة نظر هاذين الباحثين فإنه يجب على صناعات القرار المهتمين بالمسألة الأمنية والبيئية الاستثمار في مجموعة واسعة من المؤسسات ليس لكفاءتها التكنولوجية أو الاقتصادية بل لأنها تفيد على المدى البعيد في تحقيق الأمن المجتمعي والاقتصادي والبيئي على الصعيدين الوطني والدولي وذلك بالحفاظ على مجموعة متعددة من الجماعات أو الجمعيات التي يُمكننا من خلالها بناء تصورات مختلفة تتكيف مع الظروف المتغيرة وتسمح للمجتمع كلما اقتضى الامر من تغيير استراتيجيته بالشكل الذي يتناسب مع الاوضاع الجديدة، ولذلك، يؤكد الباحثين على أهمية التعددية المدنية وشبكات الثقة المرتبطة بها في تزويد المجتمع بقدرة متزايدة على إحداث تغييرات استراتيجية معقدة. (Malone S. R., 2001, pp. 51-57).

6. خاتمة:

من خلال ما سبق يتبين لنا أن البنية الشاملة للأمن أوسع من أن يتم اختزالها في الاهتمامات العسكرية ، كما أن الهدف الأساسي الذي يجب أن تبني عليه سياسات

الأمن الوطنية هو تحقيق أمن الأفراد بالدرجة الأولى وهو ما يجعل من واجبات الدولة الإحاطة بكافة العناصر المكونة للحياة البشرية للمواطنين من أجل حفظ هدف البقاء و لهذا فإن الأمن البيئي يشكل حجرة ولبنة أساسية في الاهتمامات الأمنية للدولة . وعليه خلصت الدراسة الى مجموعة نتائج هي:

— الأمن يتغير مفهومه واستخدامه بحسب اهتمامات الباحثين و طبيعة منطلقاتهم الفكرية .

— البيئة تعبر عن المحيط الذي يعيش فيه والنظام البيئي أوسع منها فهو يعبر عن نظام مترابط الفواعل بين الانسان والدولة والبيئة.

— الأمن مجموعة قطاعات تعمل في إطار متكامل لا يمكن فصل عناصره وقطاعاته.

— تخضع قضايا البيئة بصفة واسعة لعملية الأمانة مما يجعلها تعالج وفقا لتفسير فعل الخطاب بينما يمكن معالجة العديد من القضايا البيئية في إطارها الطبيعي

— التهديدات البيئية تختلف عن التهديدات التقليدية فهي لا تعترف بالحدود السياسية مما يجعل آلية معالجتها والحد من آثارها يتجاوز النظرة القومية إلى ضرورة التكامل والتعاون الإقليمي و الدولي و العالمي.

— تشير التجارب الدولية إلى أن المؤسسات الدولية تلعب دورا كثيرا في التنبؤ بالتهديدات و الكوارث البيئية و تعمل على حشد التعاون الجماعي لمعالجتها وهذا ما يستدعي إعطاء مزيد من الاهتمام الجدي بتكوين والانخراط في المؤسسات الدولية ذات التوجهات لحماية البيئة.

و على هذا توصي الدراسة بـ :

— الاتجاه الى العمل الجماعي (اقليمي- عالمي) لمواجهة الأخطار البيئية وزيادة اهتمام الدولة بتحديد التهديدات البيئية لزيادة تحسين مؤشرات الأمن الإنساني

— التوجه الفعلي الى اجراءات الحوكمة البيئية محليا و دوليا لمواجهة التغيرات البيئية التي تتجه الى الطابع العالمي.

قائمة المصادر والمراجع

باللغة العربية:

- إبراهيم, ا. إ. (2013, جوان). أبعاد مفهوم الأمن البيئي ومستوياته في الدراسات البيئية. (ك. ع. والبيئة, Éd.), مجلة الدراسات الإنسانية والاجتماعية.
- الرزاق, م. ع. (2008). مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية. الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع.
- الشجيري, ف. ح. (اكتوبر 2004). البيئة والامن الدولي. مجلة النبأ, العدد 72.
- الفايق, إ. م. (2013, جوان). أبعاد مفهوم الأمن البيئي ومستوياته في الدراسات البيئية. (ك. ع. والبيئة, Éd.), مجلة الدراسات الإنسانية والاجتماعية.
- النقار, ن. ا. (2007). إدارة البيئة: نظم و متطلبات و تطبيقات. الأردن: دار المسيرة.
- خليل, ح. (2011). العلاقات الدولية: النظرية والواقع- الاشخاص والقضايا. لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية.
- زقاغ, ع. (s.d.). إعادة صياغة مفهوم الأمن، برامج البحث في الأمن المجتمعي. Récupéré sur <http://www.geocities.com/adelzegghah/recon1.html>
- سميث, ج. ب. (2004). عولمة السياسة العالمية، ط1. الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث.
- صباريني, ر. ا. (1978). البيئة ومشكلاتها. الكويت: عالم المعرفة.
- علي, م. ع. (2024, اوت). حماية البيئة في الوثائق الدولية. مجلة الجامعة العراقية, المجلد 71(العدد 3).
- عنتر, ع. ا. (2005). البعد المتوسطي للأمن الجزائر: الجزائر، اوروبا، الحلف الاطلسي. الجزائر: المكتبة العصرية.
- قسوم, س. (2013). دراسات الامن البيئي: المسألة البيئية ضمن المنظورات الامنية". مجلة العربية للعلوم السياسية, 40.
- ماكنمارا, ر. (1971). جوهر الأمن. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر.
- مصباح, ز. و. (2007). التنظير في العلاقات الدولية والاتجاهات التفسيرية والتكوينية. الجزائر.

منظور, م. ا. (1999). لسان العرب. بيروت: دار صادر.

ناي, ج. (1991). حتمية القيادة، الطبيعة المتغيرة للقوة الامريكية . الاردن : مركز الكتب الاردني.

يازجي, خ. ي. (2012). مفهوم الأمن الإنساني وأبعاده في القانون الدولي العام. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية, المجلد 28(العدد 2).

يوسف, م. (2023). الامن البيئي من منظور حماية النظام العام. مجلة الدراسات والبحوث القانونية, المجلد 8، (العدد 2).

باللغة الأجنبية:

Adrien Estève, L. M. (2020). Introduction. Environnement, Climat, Défence et Sécurité : Un Agenda En Transformation. *Presses de Sciences Po /Les Champs de Mars*(35), 11-26.

Alkire, S. (2003). *A Conceptual Framework for Human Security*. (H. S. Centre for Research on Inequality, Éd.) USA, University of Oxford: CRISE Working Paper.

Battistella, D. (2006). *Théoriers des Relation Internationale, 2 éd.* . Paris: Presses de Sciences po.

Buzan, B. (1991). “New Patterns of Global Security in the Twenty-First Century”. *International Affairs*, 67 (3).

Buzan. B, W. O. (1998). *Sécurité: A New framework for Analysis, Boulder.* newyork: lynne Rienne.

Chalecki, E. (2013). *Environmental Security: A Guide to the Issues*,. Santa Barbara: Praeger.

Dably, S. (2002, Summer). Security and Ecology in the Age of Globalisation. *ECSP Report, issu 8(no 8)*, 95-108.

- Delcourt, B. (2006-2007.). théories de la sécurité, poli401-(4ECTS)obligatoire en 2eme Cycle en science politique,orientation relations internationales. (p. P 22). Belgique: université libre de bruxel.
- Dixon, T. O. (2000). Environment , Scarcity, and Violence. *Human Ecology Review*, Vol. 7(No 1).
- Frédéric, M. (1993, décembre). La sécurité environnementale : éléments de définitionl . *Revue Études internationales*, volume 24(04).
- HUFTY, M. (2009). La sécurité environnementale :un concept à la recherche de sa définition. *Revue Economie politique de la sécurité*.
- Kaplan, R. D. (1994, February). Récupéré sur <https://www.theatlantic.com/magazine/archive/1994/02/the-coming-anarchy/304670/>
- Malone, S. R. (2001). « *Security, Governance, and the Environment* », in *Environment and Security*,ed. Miriam R. Lowi and Brian R. Shaw. New York: St-Martin's Press.
- Malone, S. R. (2001). « *Security, Governance, and the Environment* », in *Environment and Security*,ed. Miriam R. Lowi and Brian R. Shaw. New York: St-Martin's Press.
- Nicolas, A. (2024, February 29). Récupéré sur <https://www.areion24.news/2024/02/29/le-maintien-de-la-securite-environnementale-quel-role-pour-les-armees/>
- Papayoanou, P. A. (1996). ", Interdependence Institutions and the Balance of Power . (Britain, Éd.) *International Security*, Vol 20(, N°4).
- PUND. (1994). *Rapport mondial sur le développement humain* . Paris: Economica.
- Salim, C. (2006-2007). *l'orientalisme latent de l'école de Copenhague : « la sécurité sociétale appliquée au cas français»*. france: mémoire de recherche sous la direction de Dario Battistella.

Schellekens-Gaiffe, -M.-A. (2017). *La sécurité environnementale dans les relations extérieures de l'Union européenne: Vers une approche intégrée de la prévention des conflits et crises externes* . france: Université de La Rochelle.

WESTING, A. H. (1991, août). «Environmental Security and Its Relation to Ethiopia and Sudan». *vol. 20*(n° 5).